

مستخلص الدراسة

أضحت ظاهرة المناطق العشوائية من أهم القضايا التي تؤثر على تكوين التجمعات السكنية في دول العالم بأكمله، سواء التجمعات الحضرية أو الريفية، بل وتعتبر من أهم المواضيع التي يتم نقاشها، لما لها من آثار سلبية على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم المناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية، وبيان أنماطها وسماتها، وأهم الأسباب التي أدت إلى نشوئها، واستعراض أهم الآثار الناجمة عنها، وطرح الحلول الواجب اتباعها للحد من انتشارها ومنع ظهورها في أماكن أخرى.

تتبع أهمية الدراسة في إعطاء تعريف واضح للمناطق العشوائية في الأراضي الفلسطينية. حيث تمت الإشارة في العديد من الأبحاث السابقة إلى أن مفهوم العشوائيات في الأراضي الفلسطينية يتمثل فقط في المخيمات الفلسطينية، إلا أنه من خلال هذه الدراسة، فإن هناك ملامح مختلفة لعشوائية البناء تظهر في بنية المدن الرئيسية في الضفة الغربية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء منهجيتها، من خلال استعراض أنماط العشوائيات المنتشرة في العالم، ومن ثم استعراض النشأة التاريخية للمدن الفلسطينية وأنماط التوسع العمراني، وتعريف مفهوم العشوائيات في الأراضي الفلسطينية وتصنيف أنماطها من خلال إجراء المقابلات مع صناع القرار في المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية، وعدد من ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال، واتباع منهج ين (Yin,2003) (في تحليل الحالات الدراسية، حيث استخدم النموذج المنطقي وتحليل

الحالات الدراسية المترابطة، كما استخدام نمط الكتابة المتمثل "بعرض الحالات الدراسية المتعددة

بشكل تقليدي" (Multiple Case Version of the Classic Single Case).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أكثر من صنف للعشوائيات في الأراضي الفلسطينية،

فالمخيمات الفلسطينية هي أولى أنماط العشوائية في فلسطين، والعشوائية في التجمعات السكنية

الريفية، سواءا كانت عشوائية البناء داخل مسطحات القرى، وتلك الواقعة في المناطق النائية المحيطة بها،

أما الصنف الثالث من عشوائية البناء فتظهر في التجمعات الحضرية، سواءا كانت داخل حدود المخططات

التنظيمية للمدن أو خارجها، وقد تناولت الدراسة تحليلا للأسباب التي أدت إلى نشأتها، والآثار الناجمة عنها،

فعشوائية البناء في الأراضي الفلسطينية هي ظاهرة غير مرتبطة بالفقر، وإنما تمثل انعكاسا للحاجة

المتزايدة للسكن في ظل محدودية الأراضي، وعدم الإلتزام بتطبيق القوانين التنظيمية. وقد تناولت

الدراسة عددا من التوصيات للحد من انتشار الظاهرة أو تفاقمها.